

خصائص المعلومات المحاسبية

ورقة مقدمة إلى:

المؤتمر الأول لمحاسبة الزكاة

إعداد

د. محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري

أستاذ المحاسبة والإدارة المالية المشارك

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الاقتصاد والتنمية الريفية

جامعة الجزيرة

السودان

خصائص المعلومات المحاسبية

1- مدخل

كانت المحاسبة ولا تزال علماً يقوم على قياس وتوصيل معلومات ذات طبيعة مالية بغرض مساعدة أصحاب الشأن في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وتتفرع المحاسبة عامة إلى عدة فروع. ومما هو متعارف عليه في تحديد فروعها أنها تتكون من المحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية، ومحاسبة الزكاة، ومحاسبة الضرائب، ومحاسبة المنشآت غير الهادفة للربح. لكن تجب الإشارة مع كل هذه الأمثلة إلى أن ما أوردنا من الفروع هي مجرد أمثلة لتفريعات المحاسبة، حيث أن هناك العديد من الفروع الأخرى المستجدة والمتجددة من حين لآخر، لا يتسع المجال ولا تستدعي الحاجة أن نوردها جميعاً في هذا المقام.

ويهمنا في هذه الورقة تحديداً الفرع الرئيس من فروع المحاسبة، وأم المحاسبات جميعاً كما نعلم، ألا وهي "المحاسبة المالية". والتزاماً بمطلوبات الورقة، نورد في الفقرات التالية شيئاً من التفاصيل عن المحاسبة المالية:

1-1 المحور الأول: مقدمة عن المحاسبة المالية:

1-1-1 تعريف المحاسبة المالية:

نشأت المحاسبة المالية وتطورت مع الزمن لاعتبارات عملية تتعلق باحتياجات المنشأة في تحديد حقوقها والتزاماتها المالية ونتائج أعمالها وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة الحالية أو المرتقبة بالمنشأة دورياً عن مركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية حتى يتسنى لهذه الأطراف اتخاذ القرارات الملائمة تجاه علاقاتهم مع المنشأة. وقد تم تعريف المنشأة بأنها وحدة اقتصادية لها كيان مستقل عن المتعاملين معها ولها ذمة مالية قائمة ومركز مالي ونتائج لأعمالها تعنى المحاسبة المالية بتحديد ما. لذلك تؤدي المحاسبة المالية دوراً مهماً في توجيه الموارد الاقتصادية بين المنشآت المختلفة في المجتمع، نتيجة للقرارات التي تتخذها الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، بناءً على المعلومات المتاحة باعتبار المحاسبة المالية إحدى مصادر المعلومات الأساسية اللازمة لاتخاذ تلك القرارات. ولقد تكونت خلال الأزمنة المتعاقبة مجموعة من القواعد والمبادئ التي شكّلت وحددت آليات المحاسبة المالية وأهدافها العامة، بل حتى وأوجه القصور في تلك المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية.

1-1-2 آليات المحاسبة المالية:

تتكون آليات المحاسبة المالية أساساً مما يلي:

(أ) الإثبات المالي لما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات في تاريخ معين، والتغيرات التي حدثت على حقوقها والتزاماتها نتيجة للمعاملات التي نفذتها والأحداث التي مرت بها خلال فترة معينة.

(ب) قياس التأثير المالي على حقوق المنشأة والتزاماتها المالية نتيجة للمعاملات التي تمت بينها وبين الأطراف الأخرى والأحداث التي مرت بها خلال فترة معينة.

(ج) تصنيف تأثير المعاملات التي تمت بين المنشأة والأطراف الأخرى والأحداث التي مرت بها بهدف تحديد نتائج أعمالها والتغيرات الأخرى في مركزها المالي بما في ذلك التدفقات النقدية.

(د) إعداد تقارير مالية دورية للمنشأة عن مركزها المالي كما هو عليه بتاريخ معين، وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية خلال فترة محددة تنتهي بتاريخ مركزها المالي وما يتعلق بها من معلومات.

1-1-3 الأهداف العامة للمحاسبة المالية:

تهدف المحاسبة المالية إلى مساعدة مستخدمي ما تنتجه هذه المحاسبة من معلومات في اتخاذ قراراتهم تجاه علاقاتهم بالمنشأة، وذلك عن طريق إصدار تقارير مالية دورية عن مركز المنشأة المالي ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية المرتبطة بتلك الأعمال. كما تحتوي على معلومات أخرى ملائمة لاتخاذ تلك القرارات.

وتمثل القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، إلى جانب الإيضاحات المصاحبة لتلك القوائم المالية الشكل الأساسي الذي تأخذه التقارير المالية التي تنتج عن المحاسبة المالية.

كما تقدم المحاسبة المالية معلومات مهمة تساعد إدارة المنشأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها. ومن ثم تسهل مهمة الإدارة في تخطيط نشاط المنشأة وتوجيهه والإشراف عليه، كما تسهل مهمة الهيئات الحكومية المسؤولة عن الإشراف على الاقتصاد القومي، وجباية الزكاة، وتحصيل الضريبة من خلال المعلومات المالية التي تنتجها نظم المعلومات المحاسبية المختلفة.

1-1-4 تعريف المعلومات المحاسبية:

تهدف المحاسبة إلى تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات. وتعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لنظام معلومات المحاسبة المالية والوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية عن نتائج الأحداث

الاقتصادية التي حدثت في المنشأة خلال فترة زمنية محددة إلى الأطراف المختلفة الذين يعتمدون على ما تحويه هذه القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وتحديد توجهاتهم حيال المنشأة وكيفية التعامل معها.

1-1-5 المستفيدين من المعلومات المحاسبية:

تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين. وتعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب عليها أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين عند قيامها بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المنشأة خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية.

ويتعدد مستخدمو القوائم المالية وتتنوع احتياجاتهم؛ لذلك كان لا بد من عرض وتبويب القوائم المالية بطريقة مناسبة واستخدام مصطلحات بسيطة لتمكين هؤلاء المستخدمين من الحصول على هذه الاحتياجات. ومن هؤلاء المستخدمين:

1-1-5-1 أسواق رأس المال والمساهمون:

إن القوائم المالية ذات دور حيوي فيما يتصل بفعالية القرارات الاقتصادية سواء على مستوى المستثمر الفرد أم على مستوى السوق المالية. ومن هنا تزايد الاهتمام بضرورة أن تعكس المحاسبة الواقع العملي من حيث الشرح والتنبؤ بالممارسات المحاسبية المتعلقة بقياس المعلومات وظروف السوق واتخاذ القرارات. وقد أشارت العديد من الدراسات في هذه الناحية إلى أن أسعار الأسهم في السوق هي انعكاس للمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية، ومن ثم قد تلجأ بعض المنشآت إلى اتباع بعض الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها تحسين أوضاع القيمة السوقية لأسهمها بما يساعدها على اكتساب المزيد من التمويل والاستثمارات.

1-1-5-2 المقرضون والدائنون التجاريون والموردون الحاليون والمرقبون:

يتركز اهتمام هذه المجموعة من مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات التي تساعدهم على معرفة ما إذا كانت المنشأة سوف تكون قادرة على مقابلة التزاماتها المالية سواء في الأجل القصير أم في الأجلين المتوسط والطويل، ومن ثم ينصب اهتمامهم على مؤشرين أساسيين هما: الربحية؛ أي مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح، والسيولة؛ أي مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات.

1-1-5-3 العاملون بالمنشأة:

يتركز اهتمام العاملين بالمنشأة على المعلومات المالية المتعلقة باستقرار وربحية المنشأة وإمكانية استمرارها. كما يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد الخاصة بهم.

1-1-5-4 العملاء وعامة الجمهور:

يهتم العملاء بالمعلومات المالية المتعلقة باستمرارية المنشأة في عرض السلعة أو في توفير خدمات ما بعد البيع في صورة صيانة وإصلاح. كما يهتم الجمهور بمدى تأثير المنشأة على المجتمع والأفراد، حيث تسهم المنشآت في الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة. وتساعد البيانات المالية المنشورة للعملاء وعموم الجمهور في توفير معلومات عن اتجاهات المنشأة ومدى التطور في أنشطتها عموماً.

1-1-5-5 الهيئات الحكومية:

تهتم الهيئات الحكومية بالمعلومات المالية للمنشآت المختلفة للعديد من الأهداف، منها تحديد السياسات الضريبية، وكذا السياسات الزكوية - في البيئات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - وذلك بهدف المساعدة في وضع الخطط الاقتصادية على المستوى القومي. كما تهتم بطريقة محاسبة المنشآت المختلفة عن المنح والمساعدات الحكومية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية.

1-1-6 القرارات التي يتخذها مستخدمو المعلومات المحاسبية:

تتعدد القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ومن أمثلة هذه القرارات

ما يلي:

- أ- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي من الاستثمارات.
- ب- تقييم علاقات الوكالة، أي العلاقة بين حملة الأسهم والإدارة وإمكانية مساءلة الإدارة.
- ت- تقييم مقدرة المنشأة على دفع وتقديم المزايا المختلفة للعاملين.
- ث- تقييم الضمانات المقدمة من المنشأة للحصول على القروض والتمويلات الأخرى.
- ج- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.
- ح- تنظيم أنشطة المنشأة ووضع الخطط المستقبلية لتطويرها.
- خ- تحديد السياسات الضريبية وتقييم القدرة الضريبية للمنشأة.
- د- تحديد السياسات الزكوية وتقييم العبء الزكوي للمنشأة.
- ذ- إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي.

1-1-7 طبيعة وأنواع القوائم المالية:

تقوم المنشآت عادة بإعداد أربع قوائم أساسية هي قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية. وتتفاوت اهتمامات المستخدمين بكل قائمة من هذه القوائم وفقاً لأهمية وقيمة كل قائمة منها في منظورهم لأغراض الاستخدامات والقرارات التي ينوون اتخاذها. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه القوائم المالية في الآتي:

- أ- تقديم المعلومات الملائمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية المختلفة.
- ب- توفير معلومات عن الأداء والقياس الدوري لدخل المنشأة.
- ت- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة ومصادرها.
- ث- توفير المعلومات الملائمة عن المركز والموقف المالي للمنشأة في تاريخ محدد.
- ج- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية.

1-1-8 نبذة مختصرة عن القوائم المالية:-

1-1-8-1 قائمة الدخل:

إن الغرض من إعداد قائمة الدخل هو بيان إيرادات ومصروفات المنشأة خلال فترة معينة وتوضيح صافي الدخل (الربح) أو صافي الخسائر عن تلك الفترة.

1-1-8-2 قائمة المركز المالي (أو ما يسمى أحياناً الميزانية العمومية):

إن الغرض من إعداد قائمة المركز المالي هو بيان الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة، حيث تصوّر هذه القائمة ممتلكات المنشأة (أصولها) والتزاماتها وحقوق الملكية الخاصة بها في لحظة معينة.

1-1-8-3 قائمة التدفقات النقدية:

إن الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو بيان التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات النقدية) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات النقدية) الناتجة عن أنشطة التشغيل، وأنشطة الاستثمار، وأنشطة التمويل، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى التغير في رصيد النقدية الظاهر في المركز المالي للمنشأة فيما بين نهاية فترة مالية ما ونهاية فترة مالية لاحقة.

1-1-8-4 قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

إن الغرض من إعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية هو بيان تأثير صافي الدخل (الربح) أو صافي الخسارة وتوزيعات الأرباح ومسحوبات الملاك (إن وجدت) على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المالية. كما توضح القائمة رصيد حقوق الملكية بنهاية الفترة المالية المعنية.

ويلاحظ هنا وجود علاقة مرتبطة بين هذه القوائم المالية الأربع على النحو التالي:

- 1- صافي الدخل أو صافي الخسائر الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل يظهر دوماً كبند من بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
 - 2- رصيد النقدية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر بوصفه أحد بنود المركز المالي (الجانب الأيمن).
 - 3- رصيد حقوق الملكية آخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التغيرات في حقوق الملكية سوف يظهر بوصفه أحد بنود المركز المالي (الجانب الأيسر).
- وتعتبر الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية (Footnotes) عنصراً مكماً وجزءاً لا يتجزأ عن القوائم المالية. إذ تضيف هذه الإيضاحات تفسيراً للعديد من البيانات الواردة في تلك القوائم، وتوفر من المعلومات ما يسمح لمستخدمي القوائم المالية بتحسين مقدراتهم على فهم القوائم المالية بشكل أفضل. ومن بين هذه المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في الإيضاحات الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة. كما تحتوي الإيضاحات على شرح تفصيلي وتفسير لبعض بنود القوائم المالية، أو تلك البنود التي لم يتم التقرير عنها في القوائم المالية مثل الأنشطة خارج الميزانية.

1-1-9 القصور في المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية:

تعاني المعلومات التي توفرها المحاسبة عبر القوائم المالية المعروفة من بعض نقاط الضعف والقصور التي أدركها الناس من خلال أدبيات المحاسبة، فكان أن تعاملوا مع تلك المعلومات بحذر شديد آخذين في الاعتبار تلك العلل والنواقص. وتتأكد نقاط الضعف هذه في المعلومات التي توفرها المحاسبة التقليدية إذا ما تم النظر إليها من منظور محاسبة الزكاة التي تستوجب معالجات لا توفرها الأنظمة المحاسبية التقليدية. ومن بين أوجه القصور هذه ما يلي:

أ- تعتمد آليات المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات عن المنشأة على القياس المالي لتأثير العمليات التي نفذتها، وتأثير الأحداث التي تمر بها المنشأة، على مركزها المالي، ونتائج أعمالها، والتدفقات النقدية المرتبطة بها. وبالتالي لا يتيسر للمحاسبة المالية إنتاج معلومات

تساعد على تقويم أداء المنشأة في تحقيق أهداف لا تخضع للقياس المالي لعدم وجود وسيلة موضوعية تمكّن من قياسه.

ب- لا تفرّق آليات المحاسبة المالية بين أداء المنشأة وأداء إدارتها، وبالتالي لا تستطيع المحاسبة المالية تقديم معلومات تساعد على تقويم الإدارة تقويماً شاملاً بمعزلٍ عن أداء المنشأة. فعلى الرغم من أن أداء الإدارة يعتبر من العوامل التي تسهم في أداء المنشأة، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر على أداء الإدارة مثل الكوارث الطبيعية والتغيرات السياسية أو الاقتصادية الخارجة عن سيطرة الإدارة.

ج- تركّز آليات المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات المالية عن المنشأة على القياس المالي للعمليات المنفذة والأحداث التي مرت بها المنشأة، وبالتالي تعتبر المعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة المالية معلومات تاريخية قد تكون مؤشراً للمستقبل وقد لا تكون. في حين أن القرارات التي تتخذها الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة تتعلق أساساً بتقدير ما قد يترتب على تلك القرارات من نتائج في المستقبل وليس على الماضي الذي هو في حكم الذي مضى وانقضى.

د- تعتمد آليات المحاسبة المالية في إنتاج المعلومات المالية- إلى حدٍ كبير- على عنصر التقدير عند قياس تأثير العمليات والأحداث على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها. وم أمثلة ذلك نسبة الاستهلاك للموجودات الثابتة والمخصصات اللازمة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات. ويترتب على ذلك أن المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية تحتوي على تقديرات محاسبية تعتمد على فرضيات تخضع للتقدير الشخصي لإدارة المنشأة مما يجعل هذه المعلومات غير دقيقة إذا لم تتحقق الفرضيات التي قام عليها التقدير.

1-9-1-1 أثر اعتبارات التكلفة والمنفعة

المعلومات التي تستطيع المحاسبة المالية إنتاجها لها تكلفة تتعلق بالتجهيز والإعداد والعرض وحتى الاستخدام. ولقد نتج عن ذلك أن اعتبارات تكلفة إنتاج المعلومات مقارنة بالمنفعة المتوقعة منها تتحكم فيما تنتجه المحاسبة المالية من معلومات. ومن نتائج ذلك تركيز المحاسبة المالية مثلاً على إنتاج تقارير مالية ذات غرضٍ عام تخدم الاحتياجات المشتركة لمستخدمي المعلومات من خارج المنشأة عوضاً عن إنتاج تقارير مالية متخصصة أكثر ملاءمة وتفصيلاً لمقابلة احتياجات كل فئةٍ من فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

10-1-1 محاسبة الزكاة كفرع من فروع المحاسبة:

1-10-1-1 مفهوم محاسبة الزكاة:

تتعلق محاسبة الزكاة بتحديد وقياس مقدار زكاة المال وبيان توزيعها على مصارفها المختلفة، والإفصاح عن ذلك كله طبقاً لفقهاء الزكاة السائد في المجتمع والتشريعات الوطنية المستتبطة منه، إلى جانب أية معايير محاسبية صادرة عن الجهات والهيئات المختصة بإصدار القواعد التنظيمية التي تتعلق بعمليات إثبات وقياس والإفصاح عن مقدار الزكاة المستحقة على مختلف الأنشطة الخاضعة للزكاة.

وتشمل وظائف محاسبة الزكاة عمليات عدة من بينها:

- 1- حصر وتحديد وتقويم الأموال الزكوية.
- 2- حصر وتحديد وتقويم المطلوبات التي تحسم (تخصم) من الأموال الزكوية.
- 3- حساب مقدار النصاب والزكاة الواجبة فيه.
- 4- بيان توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة.
- 5- الإفصاح عن موارد الزكاة ومصرفها خلال الفترة المالية عبر قوائم وتقارير الزكاة.

1-10-1-2 الإجراءات التنفيذية لحساب الزكاة:

تتمثل الإجراءات التنفيذية لحساب الزكاة في الآتي:

- 1- تحديد تاريخ حلول الحول وهو التاريخ الذي تحسب عنده الزكاة وهو يختلف حسب ظروف المزكي، ما عدا زكاة الزروع والثمار والمعادن والركاز حيث تؤدي الزكاة عند الحصاد أو الحصول على المعادن، وما في حكمها من الثروة المعدنية والبحرية.
- 2- تحديد وتقويم (قياس) الأموال المختلفة المملوكة للمزكي وبيان ما يدخل منها في الزكاة، أو ما يطلق عليها (الأموال الزكوية) أو (الوعاء الزكوي) أو (وعاء الزكاة).
- 3- تحديد وتقويم (قياس) المطلوبات (الالتزامات) الحالة الواجبة الخصم من الأموال الزكوية.
- 4- طرح المطلوبات الحالة من الأموال الزكوية لتحديد وعاء الزكاة.
- 5- تحديد مقدار النصاب حسب نوع المال أو نوع النشاط.
- 6- مقارنة وعاء الزكاة المحدد في البند رقم (4) الأسبق بمقدار النصاب المحدد في البند رقم (5) عاليه لمعرفة ما إذا كانت هناك زكاة أم لا، فإذا بلغ الوعاء النصاب تحسب الزكاة.

7- تحديد القدر الذي يؤخذ من وعاء الزكاة، ويقصد بهذا القدر الفئة أو النسبة أو السعر بلغة المحاسبين. فقد يكون القدر المأخوذ:

أ/ ربع العشر (2.5%) كما هو الحال في زكاة النقدية والتجارة، والمستغلات، وكسب العمل، والمال المستفاد، وكذلك المعادن (طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء وهو الراجح).
ب/ نصف العشر 5% كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالآلات (بكلفة ري).

ج/ العشر 10% كما هو الحال في زكاة الزروع والثمار التي تروى بالعيون والأمطار (بدون كلفة ري).

د/ الخمس 20% كما هو الحال في زكاة الركاز.

8- يتم حساب مقدار الزكاة الواجبة عن طريق ضرب وعاء الزكاة في قدر الزكاة، ليتم من ثم تحميل مقدار الزكاة - وفق كل حالة - على النحو التالي:

أ/ في حالة المنشآت الفردية: يتحمل مالك المنشأة كل مقدار الزكاة الواجبة.

ب/ في حالة شركات الأشخاص: يوزع مقدار الزكاة على الشركاء حسب حصة كل منهم في رأس المال لمعرفة ما يتحمله كل شريك.

ج/ في حالة شركات الأموال: يقسم مقدار الزكاة على عدد الأسهم لتحديد نصيب كل سهم من الزكاة ثم بعد ذلك يحسب نصيب كل مساهم من الزكاة بقدر ما يملك من أسهم لمعرفة مقدار ما يتحمله من مقدار الزكاة المستحق على الشركة.

9- توزيع حصيلة الزكاة حسب مصارفها المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية.

10- عرض مقدار الزكاة المستحق وتوزيعاته في القوائم والتقارير المالية المختلفة إلى جانب أي إفصاحات أخرى متعلقة بمقدار الزكاة.

1- 2- المحور الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية:

تعرف هذه الخصائص في بعض المصادر أيضاً باسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

1-2-1 المقصود بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ما يجب إن تتسم به تلك المعلومات لتكون مفيدة لمستخدميها، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة عدة فئات من بينها المسؤولين عن وضع المعايير المحاسبية في المجتمع، كما تساعد المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقويم

المعلومات المحاسبية التي تنتج عن تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إفصاحاً ضرورياً وما لا يعتبر ضرورياً.

أما فائدة المعلومات المحاسبية، فيجب تقويمها على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت التي يتعاملون معها. وينبغي على المحاسبين توجيه اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب، وذلك من خلال العناية بعملية إعداد القوائم المالية التي تساعد أولئك المستفيدين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقويم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح. وطالما أن مجالاً للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح قد فُتح أمام المحاسبين، فإنه يجب اختيار طريقة المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أفضل المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومات الناتجة في اتخاذ القرارات إرشاداً كافياً لمن يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، وإنما يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ تلك القرارات.

1-2-2-1 أمثلة توضيحية لاستخدامات بعض خصائص المعلومات المحاسبية:

1-2-2-1-1 الملاءمة:

يقصد بالملاءمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها. ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ قرار أو أكثر من القرارات التي يتخذها من يستخدمون تلك المعلومات. ويواجه المستفيدون الرئيسيون من القوائم المالية عدة بدائل؛ وتتعلق بعض هذه البدائل بمنشأة معينة في حين يتعلق بعضها الآخر بمنشأة أخرى. وبما أن هذه المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية ترتبط بمنشأة معينة بذاتها، فإن مدى ملاءمة هذه المعلومات يقتصر على البدائل التي ترتبط بتلك المنشأة دون غيرها. ومعنى ذلك أنه ليس من المتوقع مثلاً أن يجد المستفيد من القوائم المالية للمنشأة التي يمتلك فيه جزءاً من حقوق الملكية معلومات تساعده على تقويم محصّلة بيع حصته في تلك المنشأة، فلا بد من عطاء مقدمه شخص راغب في الشراء لتقويم محصّلة هذا البديل، كما أنه لا يتوقع أن يجد في قوائم تلك المنشأة ما يساعده على تقويم محصّلة هذا البديل. ولهذا السبب فإن دور القوائم المالية

لمنشأة معينة يجب أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقويم محصّلة استمرار المستفيدين الرئيسيين في علاقتهم مع تلك المنشأة أو تكوين علاقة معها.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة تعريف أكثر تحديداً للملاءمة على النحو التالي:
تعتبر المعلومات ملائمة - أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله - إذا كانت تساعد المستفيدين الرئيسيين في تقويم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقتهم الحالية مع المنشأة أو تكوين علاقة جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.

وتتحقق الملاءمة بتوافر الصفات الثلاث التالية:

1- تميز المعلومات بقدرة تنبؤية:

يقصد بذلك أن تتميز المعلومات بقدرتها على مساعدة متخذ القرار على التنبؤ بجدوى علاقته الحالية أو المرتقبة مع المنشأة. فعلى سبيل المثال إذا كان قياس صافي الدخل على أساس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها للموجودات والمطلوبات بدلاً من التكلفة التاريخية سيساعد على التنبؤ بطريقة أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، كانت المعلومات المعدّة على هذا الأساس أكثر ملاءمة من المعلومات المعدة على أساس التكلفة التاريخية.

2- إمكانية التحقق من التنبؤات:

تتميز المعلومات المحاسبية بهذه الخصيصة إذا أمكن لمتخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات أن يتحقق من صحة تنبؤاته السابقة أو يقوم بتصحيحها، فعلى سبيل المثال فإن مقياس صافي الدخل سوف يتوافر له خصيصة إمكانية التحقق من التوقعات إذا ساعد أصحاب حقوق الملكية على التحقق من صحة تنبؤاتهم السابقة عن التدفقات النقدية أو تعديل تلك التنبؤات.

3- التوقيت الملائم:

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمها عندما يحتاج إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها. وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها

في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، حيث أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات مثلاً قد يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة تماماً.

وللتوقيت الملائم جانبان:

أ- دورية القوائم المالية؛ بمعنى أقصر فترة زمنية تعد عنها القوائم المالية. وقد تكون هذه الفترة طويلة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبياً، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة. غير أنه إذا كانت الفترة الزمنية قصيرة بشكل ملحوظ، فإن المعلومات التي تشملها القوائم المالية قد تتأثر - إلى درجة كبيرة - بالتغيرات الموسمية أو العشوائية التي تتأثر بها أنشطة المنشأة إلى الحد الذي قد تصبح فيه المعلومات غير كافية أو غير جديرة بالوقت الذي تستغرقه دراستها. أما إذا كانت الفترة الزمنية طويلة بشكل ملحوظ فإن على من يستخدم هذه المعلومات أن ينتظر طويلاً قبل أن يتمكن من الحصول عليها، وحينئذ قد تتعذر الاستفادة منها في تقييم محصلة البدائل التي تواجه مستخدم تلك المعلومات.

ب- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ نشر تلك القوائم؛ إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلاً قلّت منفعة المعلومات المالية التي تشتمل عليها تلك القوائم. ويقتضي أداء الأمانة الواجب شرعاً نشر القوائم المالية في أقرب وقتٍ مناسب.

ويتضح مما تقدم أن تحديد الفترة الزمنية المثلى التي تعد عنها القوائم المالية، والحد الأدنى للفترة الزمنية التي تفصل بين تلك الفترة وتاريخ نشر تلك القوائم المالية، يعتبران من المسائل المهمة لمنفعة المعلومات المحاسبية. كما يتضح أن هذين الجانبين يرتبطان بوظيفة إعداد القوائم المالية أكثر من ارتباطهما بإثبات بيانات المحاسبة المالية وقياسها.

1-2-2-2 الموثوقية:

يتوقع من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة والثقة، إذ أن هذه الخصيصة هي التي تستحوذ على ثقتهم في تلك المعلومات وإمكان الاعتماد عليها. إن أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها ليست مرادفة للدقة المطلقة، لأن المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية تنطوي على

التقريب والتقدير، وإنما يقصد بذلك أن الأسلوب الذي تم اختياره لقياس نتائج عملية معينة أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج - في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث - يؤدي إلى معلومات تصّور جوهر تلك العملية أو الحدث. وهذا الاكتفاء بالتقدير والتقريب ينسجم مع المبادئ الشرعية التي تستعيز عن اليقين - عند تعذره - بغلبة الظن، وتعتبره مستنداً شرعياً في الأمور العملية. هذا في حين يجب أن تتسم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها هي أيضاً بالخصائص التالية:

أ- الإظهار العادل:

يقصد بالإظهار العادل تصوير جوهر الواقع الذي تهدف القوائم المالية إلى تقديمه. فلا بد من وجود توافقٍ وثيقٍ بين تلك المعلومات وبين جوهر الواقع، وليس هناك قاعدة عامة لتقويم أسلوب معينٍ من أساليب القياس على أساس هذه الخصيصة. وبعبارة أخرى: يتعذر تحديد مدى المطابقة للواقع في المعلومات المستخرجة وفقاً لأسلوب معينٍ من أساليب القياس، فلا بد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالة بالذات.

ب- الموضوعية:

يقصد بالموضوعية أن النتائج التي يتوصل إليها شخصٌ معينٌ باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخصٌ آخر - مستقلاً عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم، فإن المعلومات المالية التي يمكن أن يُوثق بها يجب أن تتوافر فيها هذه الخصيصة بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها. غير أنه يُلاحظ أن قياس هذه النتائج والإفصاح عنها لا يعتبر قياساً علمياً كاملاً، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديداً موضوعياً حاسماً. فمن المعلوم أن النشاط الذي يزاوله أي من أرباب الأعمال لا يخضع للتحليل العلمي، كما أن ذلك النشاط لا يتم وفقاً لمعادلاتٍ رياضية. وبالتالي فإن المعلومات التي تستمد من المحاسبة المالية لا تتصف بأنها - في كافة الأحوال - معلوماتٌ موضوعية بصورةٍ قاطعة. ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقق تؤدي إلى زيادة منفعتها. أو بعبارةٍ أخرى؛ تتوافر الموضوعية إذا كان من شأن أساليب القياس والإفصاح التي استخدمت لإعداد تلك

المعلومات أن تؤدي إلى نتائج يستطيع التحقق منها أشخاص مستقلون عن الأشخاص الذين قاموا بإعداد تلك المعلومات في المقام الأول. وخالصة القول إن موثوقية المعلومات تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين - مستقلين عن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى - بإعادة استخدامها للتحقق من تلك النتائج، كما أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الواقع الذي تنطوي عليه، دون أن يعترها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية نسبية.

ج- الحياد:

إن الحياد والتجرد عن الأهواء واجتناب التحيز لفئة على حساب أخرى هو مما عززته المبادئ الشرعية. وقد تجلّى الاهتمام به بصورة فائقة في مجالات القضاء والخبرة والشهادة، وهي ركائز ذات صلة وثيقة بالتطبيقات المحاسبية. وفي ذلك قوله تعالى: "يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط، ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" (سورة المائدة، الآية 8).

وحيادية المعلومات - أو محايدتها - اصطلاح يُقصد به عدم التحيز. وتدخل هذه الصفة دخولاً واضحاً في موثوقية المعلومات، ذلك لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الوثوق بها. وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادة للوفاء بالاحتياجات غير المخصصة إلى من يستخدمون هذه المعلومات خارج المنشأة، دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات. وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محدّدة مسبقاً.

وتضع خصيصة حيادية المعلومات واجباً على عائق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجباً على عائق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية. ويتمثل هذا الواجب في اتخاذ قراراتٍ منطقية بشأن الاختيار بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما: تقديم

المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها القوائم المالية، وتحقيق موثوقية تلك المعلومات الواردة في هذه القوائم.

1-2-2-3 القابلية للمقارنة:

تؤدي هذه الخصيصة إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية للمنشآت من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة الواحدة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك بين أداء المنشأة ذاتها والمنشآت الأخرى. ومن ثم فإن معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرقاً مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة بين المنشآت المختلفة وبين الفترات الزمنية المختلفة. ورغم أن هناك بعض التداخل فيما بين قابلية المعلومات للمقارنة وبين ملاءمة المعلومات وموثوقيتها، فإن الجوانب المتعددة للخصيصة الأولى تعتبر على قدر كبير من الأهمية في إتاحة معلومات المحاسبة المالية التي يستفيد منها من يستخدمون هذه المعلومات مما يبرز ضرورة اعتبارها كخصيصة قائمة بذاتها.

1-2-2-4 الاتساق:

يقصد بالاتساق الثبات في تطبيق طرق وأساليب القياس والعرض والإفصاح من فترة إلى أخرى، وهذا لا يعنى التزام المنشأة بإتباع نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس البنود أو العمليات إذا دعت الضرورة لإتباع طرق أو أساليب أخرى. فمثلاً يمكن لإدارة المنشأة تغيير طريقة إهلاك الأصول من القسط الثابت إلى إحدى الطرق الأخرى إذا كانت هناك مبررات لهذا التغيير. على أنه يجب الإفصاح في القوائم المالية بشكل كافٍ عن هذه التغييرات وآثارها.

1-2-2-5 القابلية للفهم والاستيعاب:

يدعو المنهج الإسلامي إلى مراعاة أحوال المخاطبين. وقد أمرنا الرسول صلى الله عليه وسلم أن نخاطب الناس على قدر عقولهم. ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إلا إذا كانت مفهومة لمن يستخدمها. وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية للمنشآت وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى. وبالتالي فإنه يتعين على من يضعون معايير المحاسبة لأيما غرض، كما يتعين على من يقومون بإعداد القوائم المالية وفق تلك المعايير، أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم

وحدود تلك القدرات، وذلك حتى يتسنى تحقيق البيان الذي يكفل إبلاغ المعلومات التي تشملها تلك القوائم.

إن هذا المفهوم من مفاهيم المعلومات المفيدة يجب إن يلقي قدرًا متساويًا من اهتمام الفريقين المشار إليهما؛ بمعنى أن على من يقومون بوضع المعايير المحاسبية أن يضعوا نصب أعينهم أن هذه المعايير لا توضع لمنفعة من يقومون بإعداد القوائم المالية، وإنما توضع لمنفعة من يستخدمون تلك القوائم لتقويم محصّلة البدائل التي تواجههم. ومن ثمّ فإن قدرات مستخدمي القوائم المالية، وحدود هذه القدرات، يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع المعايير، حكمها في ذلك حكم باقي العوامل المهمة في هذا المجال. وبالمثل، فإن على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يضعوا نصب أعينهم هم أيضاً أن هذه القوائم لا تُعدّ لمنفعة المحاسبين الآخرين، وإنما تُعدّ لمنفعة من يستخدمونها خارج المنشآت التي تعدّ تلك القوائم المالية. وأن مثل هؤلاء المستخدمين قد لا تكون لديهم سوى معرفة محدودة بالمحاسبة المالية، بل ربما كانوا يفتقرون تماماً إلي مثل هذه المعرفة، ومن ثمّ يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم نماذج القوائم المالية وعند صياغة الإيضاحات حولها.

وبناءً على ما تقدم فإن مما يسهم في إمكانية فهم معلومات المحاسبة المالية واستيعابها:

أ- تصنيف البيانات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية (وليس للمحاسبين وحدهم).

ب- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم.

ج- وضع البيانات المترابطة بعضها مقابل بعض.

د- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب مستخدمو هذه القوائم - عادة - في معرفتها وأي إيضاحات أخرى.

1-2-2-6 الأهمية النسبية:

وأخيراً، فإن مما تعارف عليه الناس في عملية إنتاج وعرض المعلومات عموماً والمعلومات المحاسبية منها تحديداً ما يعرف بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات. ومقتضى هذا المبدأ أنه عند إعداد القوائم المالية فإنه يتعين مراعاة احتياجات من

يستخدمونها من حيث أهمية المعلومات كماً وكيفاً. فإذا كانت المعلومات المراد تضمينها ليست على درجة واحدة من الأهمية بحسب تعلقها بأمرٍ أساسيٍّ ضروري أو بأمرٍ حاجي أو بأمرٍ تحسيني، وجب تقديم الأهم على غيره، كما أنه يسوغ التخفف من بعض المعلومات إذا كانت لا تتعلق بأمرٍ أساسي.

هذا وإن مدى وكيفية الإفصاح يرتبط بالأهمية النسبية للمعلومات، كما إن ذلك يرتبط بملاءمة المعلومة وموثوقيتها، إذ إن المعلومة ذات الأهمية يتعين الإفصاح عنها، في حين أن المعلومة التي لا تهم مستخدمي القوائم المالية لا يتعين الإفصاح عنها. وعلاقة الأهمية النسبية للمعلومة والإفصاح عنها بملاءمتها والوثوق بها ترجع إلى أن المعلومة التي ليست لها علاقة بأهداف القوائم المالية أو التي لا يمكن الاعتماد عليها تُعتبر معلومة غير مهمة، وبالتالي لا يتعين الإفصاح عنها. وكثيراً ما تتطوي المحاسبة المالية - باعتبارها وسيلة قياس وإفصاح - على تقديراتٍ اجتهادية تعتمد إلى حدٍ كبير على تقييم مستوى الأهمية. وجدير بالملاحظة أن مستوى الأهمية في المحاسبة المالية مسألة نسبية تعتمد على خصائص كمية وخصائص نوعية، أو على خليطٍ منهما معاً.

ويُعتبر أي بندٍ من بنود القوائم المالية ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورةٍ غير صحيحة إلى تحريف المعلومات التي تشملها القوائم المالية على نحوٍ لا ينتفع به من يستخدمون هذه القوائم عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبندٍ معينٍ يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمه في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معاً، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروفٍ معينة.

وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي:

أ- أهمية المعلومات أو الأحداث أو الظروف التي يعكسها البند، سواء أكانت غير عادية، أم غير متوقعة، أم غير ملائمة، أم مخالفة للشريعة الإسلامية أو للقانون أو للنظام الأساسي للمنشأة.

ب- أهمية البند كمؤشرٍ للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة، سواء أكان ذلك في صورة أنشطةٍ جديدة أم إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أم تعديل أساليب تأدية الوظائف المنوطة بالمنشأة.

وتتمثل الخصائص الكمية التي يتسم بها البند، أي قيمة البند أو مقداره، فيما يلي:

أ- مقدار البند من حيث أثره على التوقعات العادية، حيث إن ما يتصّف بالقلّة لا يعتبر ذا أهمية لإفراده بالذكر في القوائم المالية.

ب- حجم البند منسوباً إلى أساسٍ ملائم، ومن أمثلة ذلك فيما يتعلق بقائمة الدخل: نسبة كل بندٍ من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى متوسط صافي الدخل لعددٍ من السنوات الماضية. وفيما يتعلق بقائمة المركز المالي: نسبة كل بندٍ من البنود التي تشملها هذه القائمة إلى مجموع الأصول أو مجموع حقوق الملكية.

1-2-2-7 تكلفة إنتاج المعلومات:

إن إنتاج المعلومات المحاسبية- كأى سلعةٍ اقتصادية- لا يتم بدون تحمّل تكلفة، سواءً على مستوى المنشأة منتجة المعلومات أم على مستوى المجتمع. وإن القاعدة الشرعية بأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب تشكّل سندا لبذل تكلفةٍ في سبيل إنتاج المعلومات التي يراد منها منفعة القوائم المالية. ومن البديهي لتحقيق اقتصاديات الإنتاج ألا تزيد تلك التكلفة (سواء أتك تلك المتعلقة بإنتاج المعلومات أم ببيانها أم باستخدامها من القراء) عن المنافع التي تعود من استخدام تلك المعلومات والتي تتمثل أساساً في جودة اتخاذ القرارات، سواء على المستوى الفردي أم على مستوى المجتمع.

1-2-3 خصائص المعلومات المحاسبية:

1-3-2-1 الخاصية الأساسية:

وهي تتعلق بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات (Decision Usefulness)، وكما أوضحنا سابقاً فإن فائدة المعلومات المحاسبية يمكن أن تتحقق من خلال شرطين أساسيين (أو أحدهما في الأقل) هما: المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار و (أو) المساهمة في زيادة درجة المعرفة لدى متخذ القرار.

1-2-3-2 الخصائص الرئيسية:

وهي تتعلق بخاصيتين رئيسيتين هما:

1. الملاءمة: Relevance

حيث يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمةً ومناسبةً لاستخدامات متخذ القرار. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومات المحاسبية عندما تساهم تلك المعلومات في تقليل البدائل المتاحة أمامه والمساهمة في تحديد البديل الأمثل الذي يمثل القرار المتخذ.

وعليه يمكن تحقيق خاصية الملاءمة من خلال الآتي:

أ. التوقيت الزمني المناسب: **Timeliness**

أي أنه يجب توفير المعلومات المحاسبية في فترة زمنية مناسبة يمكن تحديدها بالفترة الزمنية اللازمة لاتخاذ قرارٍ معينٍ من قبل مستخدميها (متخذ القرار) لكي لا تفقد قيمتها أو قدرتها على التأثير في عميلة اتخاذ القرار.

ب. القيمة التنبؤية **Predictive Value**

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادةٍ منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.

ج. القيمة الرقابية: **Feed-back Value**

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال ما يُعرف بالتغذية الراجعة أو العكسية (Feed-back)، ومن ثم يمكن تصحيح الأخطاء التي قد تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية، الخ.

2. الثقة: **Reliability**

وهي تتعلق بمدى إمكانية خلق حالةٍ من الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية (متخذ القرار) لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة. ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال الآتي:

أ. صدق التعبير: **Representational Faithfulness**

أي أن تكون المعلومات المحاسبية معبرةً عن الأحداث الخاصة بها بصورةٍ سليمةٍ وأمينةٍ وخاليةٍ من أي تلاعبٍ متعمدٍ.

ب. الحياد (عدم التحيز): **Neutrality**

أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات أو تهيئتها بصورةٍ مقصودةٍ يمكن أن تساهم في خدمة مستخدمٍ معينٍ دون آخر.

ج. القابلية للتحقق: **Verifiability**

أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالباً ما يستخدم المحاسبون هنا أيضاً مصطلحاً آخر مرادفاً لمفهوم القابلية للتحقق ألا وهو الموضوعية (Objectivity) وهو المصطلح الأكثر شيوعاً في أدبيات المحاسبة.

1-2-3 الخصائص الثانوية:

وهي تتعلق بالآتي:

1. الثبات: Consistency

وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى. وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير، فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

2. القابلية للمقارنة Comparability

أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القابلية لأن تتم مقارنتها بين فترة مالية وأخرى لنفس المنشأة، أو المقارنة مع معلومات منشآت أخرى ضمن نفس النشاط. ومن الواضح أنه كلما كانت الطرق والأساليب المحاسبية متميزة بالثبات، كلما تحققت فائدة أكبر من المعلومات المحاسبية لأغراض المقارنة.

1-3 المحور الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في تحديد وعاء الزكاة:

1-3-1 قواعد (أسس) محاسبة الزكاة:

يحكم التحديد والقياس والعرض والإفصاح عن الزكاة مجموعة من الأسس (القواعد) المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية أو من مصادر الفكر المحاسبي السائد إذا كانت لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ومن أهم هذه القواعد الحاكمة لمحاسبة الزكاة ما يلي:

1-1-3-1 قاعدة السنوية (الحولية):

يعتبر الفقه الإسلامي السنة القمرية مدةً زمنيةً لحدوث النماء. فالحول هو مظنة النماء، وعليه يجب على المكلف بأداء الزكاة أن يقوم بتقويم ما لديه من عروض حسب القيمة السوقية بعد مرور الحول. جاء في الشرح الصغير "تقوم عروضك كل عام كل جنس يُباع به غالباً في ذلك الوقت قيمة عدل على بيع المعروف". ولا يطبق المذهب السابق على زكاة الزروع والثمار وزكاة المعادن والركاز. وقد أوضح ذلك فقهاء الإسلام. فعلى سبيل المثال، قال الشافعية: "الحول شرطٌ لوجوب الزكاة على التحديد فلو نقص الحول ولو لحظة فلا زكاة، ويشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب والمعدن".

1-1-3-2 قاعدة استقلال السنوات المالية:

ترتيباً على قاعدة السنوية أو الفترة المحاسبية، تقوم محاسبة الزكاة على قاعدة استقلال السنوات المالية. ويوضح هذه القاعدة ابن رشد بقوله "فما أنفق الرجل من ماله قبل الحول بيسيرٍ أو كثيرٍ أو تلف منه فلا زكاة عليه فيه ويزكي الباقي إذا حال عليه الحول وفيه ما تجب فيه الزكاة، وأما ما أنفق من ماله الذي تجب فيه الزكاة بعد الحول بيسيرٍ أو كثيرٍ أو تلف منه، فالزكاة فيه واجبة مع ما بقى من ماله".

1-3-1 قاعدة النماء حقيقة أو تقديرًا:

يقوم فكر محاسبة الزكاة على أن وعاء الزكاة هو المال النامي حقيقةً أو تقديرًا، وسواء نض هذا المال أثناء الحول أم لا، وسواء أكان النماء متصلًا بأصل المال أم منفصلًا عنه. ولقد بيّن ذلك بوضوح من قال بأن "الريح في الفقه المحاسبي الإسلامي فرض المال وهو نماء في المال يجري في الحول فسواء نض المال وتحوّل بالبيع من عروضٍ إلى نقد أم لم ينض وبقي المال على العروض لعدم وقوع عملية البيع، يُلاحظ أن الريح موجودٌ في المال في كلتا الحالتين، والبيع ما هو إلاّ تبديل العروض التي من غير جنس المال بجنس المال لتظهر حقيقة الريح. وإذا حضرت المحاسبة فلا يجب الانتظار حتى تظهر حقيقة القيمة بالبيع، فالعبرة في التقويم يجب أن تكون بحدوث الريح لا بظهوره بالبيع، لأن البيع لا يحدث الريح بل يظهره".

1-3-1 قاعدة المقدرة التكليفية:

تقوم محاسبة الزكاة على ضرورة مراعاة المقدرة التكاليفية للمزكي وهذا ما يُطلق عليه في الفقه الإسلامي نصاب الزكاة. ولقد ورد في القرآن الكريم آياتٌ متعددة تبيّن ذلك منها قوله تعالى: "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" البقرة الآية 219. ويفسّر الحسن البصري ذلك بقوله "الأّ تجهد مالك ثم تقعد تسأل الناس". وقد بيّن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أيضاً عندما قال لرجل: "ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء عن أهلك فلذي القربى فإن فضل عن ذي القربى شيء فهكذا وهكذا"، رواه مسلم عن أبي هريرة. ويهدف هذا المبدأ الإسلامي العظيم إلى عدم إرهاق المسلمين، وحثهم على زيادة الإنتاج. ومعيار المقدرة التكاليفية في المحاسبة موحد في جميع أنواع الثروة النقدية حيث أن قيمته محددة بعشرين ديناراً، أو مائتي درهم.

1-3-1 قاعدة الزكاة على الإيراد الصافي أو الإجمالي حسب نوع النشاط:

إلحاقاً بقاعدة المقدرة التكاليفية، تقوم الزكاة على قاعدة حسم الديون الحالّة (وغيرها من التكاليف) من الإيراد أو الأموال وذلك تخفيفاً على المكلفين بأداء الزكاة. وأدلة هذه القاعدة كثيرة؛ منها ما ذكره أبو عبيد نقلاً عن آخرين "إذا حلتّ عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عروض للبيع فقوّمه قيمة النقد، وما كان من دين في ملاءة فاحسبه ثم اطرح منه ما كان عليك من دين ثم زكّ ما بقي". ومؤدى ذلك طرح الديون من الأموال قبل تحديد وعاء الزكاة. كما ورد عن أحد الفقهاء المتقدمين (بحيي بن آدم القرشي-كتاب الخراج ص 59) قوله "ادفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكّها".

ومن ناحية أخرى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار لغرض تحديد وقياس وعاء الزكاة بالتخفيف، فقال: "إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع" رواه أحمد. يتضح من الفقرات السابقة أن فكر محاسبة الزكاة

يأخذ في الحسبان الديون والتكاليف التي يستلزمها الحصول على الإيراد وكذلك الظروف الشخصية والعائلية للمكففين .

1-3-1 قاعدة تبعية وضم الأموال:

عند حصر وتحديد الأموال الخاضعة للزكاة يلزم الأخذ في الاعتبار ما يملكه المكف سواء أكان في داخل البلاد الإسلامية أم خارجها. وفي هذه الحالة تضم الأموال بعضها إلى بعض، ويحسم ما عليه من ديون، ويزكى ما تبقى. ويؤكد هذا ما قاله ابن القيم " تعتبر قيمة عروض التجارة في البلد الذي فيه المال حتى لو أرسل تجارةً إلى بلدٍ آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في ذلك البلد، وضمَّ بعضُ العروض إلى بعضٍ في التقويم وإن اختلفت أجناسها".

1-3-1-7 قاعدة التقويم على أساس سعر الاستبدال الحالي (القيمة السوقية):

يقوم الفكر المحاسبي الإسلامي على تقويم العروض في نهاية الحول لأغراض حساب زكاة المال على قاعدة سعر الاستبدال الحالي. وفي ذلك يُروى عن جابر بن زيد أنه قال في عرضٍ يُراد به التجارة: "قومه بنحوٍ من ثمنه يوم حلتَّ الزكاة ثم اخرج زكاته"، ويعني هذا القول أنه يجب تقويم العروض لأغراض زكاة المال على أساس الأسعار يوم حلول زكاة المال، وقد أيد هذا المبدأ جمهور الفقهاء. وعن ميمون بن مهران قال: "إذا حلتَّ عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عروض للبيع فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملاءة فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقي".

1-3-2 تعريف وعاء الزكاة ومدى اختلافه عن الربح المحاسبي:

يتمثل وعاء الزكاة في ما يُعرف بالأموال النامية، وهو مفهوم مستمد من الفقه الإسلامي. ولا يوجد لهذا المفهوم نظيرٌ أو مرادفٌ في مفاهيم المحاسبة التقليدية سواء أعلق الأمر بعموم المحاسبة المالية أم بخصوص محاسبة الضرائب كمقابلٍ لمحاسبة الزكاة. ذلك أن الضريبة تتعلق وفق الشائع من مذاهب الرأسمالية بالربح الذي يجري تحقيقه على مبدأ المقابلة المعروف في المحاسبة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات) للحصول على الربح المحاسبي. ثم يجري إدخال بعض التعديلات على ذلك الربح تبعاً لنوع المعالجات المحاسبية التي تتطلبها قوانين الضرائب الوضعية السائدة في كل مجتمع، فيكون ناتج ذلك التعديل ما يُعرف في الفقه المحاسبي بالربح الضريبي. أما وعاء الزكاة فيتم تحديده تبعاً لقواعد محاسبة الزكاة المستنبطة من الشريعة الإسلامية، وهو أمرٌ يتم في الغالب وفق إحدى طريقتين؛ تُعرف الأولى بطريقة صافي الموجودات، وتُعرف الأخرى بطريقة صافي الأموال المستثمرة.

1-3-4 تحديد وعاء الزكاة:

يتم تحديد وعاء الزكاة كما ذكرنا آنفاً إما عن طريقة صافي الموجودات أو عن طريقة صافي الأموال المستثمرة، علماً بأنه إذا تم تصنيف البنود اللازمة لتحديد وعاء الزكاة وتقييمها بطريقة متسقة يراعى فيها الفرق في أسس التقييم المختلفة في الطريقتين فإنهما ستؤديان إلى نفس النتيجة وذلك استناداً إلى معادلة المركز المالي المعروفة.

1-3-5 المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة:

تختلف المعالجات المحاسبية لوعاء الزكاة عن تلك المعالجات المعهودة للربح المحاسبي من عدة نواحي، وذلك على النحو التالي:

1-3-5-1 طريقة صافي الموجودات:

أ/ يتم تحديد وعاء الزكاة باستخدام طريقة صافي الموجودات على النحو التالي:

وعاء الزكاة = الموجودات الزكوية - (المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي + حقوق الأقلية + الحقوق الحكومية + الحقوق الوقفية + الحقوق الخيرية + حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح إذا لم يكن لها مالك معين).

تشمل الموجودات الزكوية: النقد وما في حكمه، والذمم المدينة مخصومة منها الديون المشكوك في تحصيلها (غير مرجوة السداد)، كما تشمل الموجودات المقتناة بغرض المتاجرة (مثل البضاعة، والأوراق المالية، والعقار،...) وموجودات التمويل (مضاربة، مشاركة، سلم، استصناع،...). ويخصم من موجودات التمويل المخصصات التي يتم تكوينها نتيجة للانخفاض في قيمة هذه الموجودات أو نتيجة توقع عدم تحصيل المبالغ التي يتم بها تمويل تلك الموجودات كما يخصم من موجودات التمويل الموجودات الثابتة المتعلقة بها.

ب/ تقاس الموجودات المقتناة بغرض المتاجرة على أساس القيمة النقدية المتوقع تحقيقها (القيمة السوقية للبيع) وقت وجوب الزكاة.

ج/ يراعى في تحديد الموجودات الزكوية من الزراعة والمواشي التي لا تقتنى لغرض التجارة تطبيق النسب والأنصبة المحددة لها شرعاً.

1-3-5-2 طريقة صافي الأموال المستثمرة:

أ- يتم تحديد وعاء الزكاة باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة على النحو التالي:

رأس المال المدفوع + الاحتياطيّات + المخصصات التي لم تخصم من الموجودات + الأرباح المبقاة + صافي الدخل + المطلوبات غير المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي - (صافي الموجودات الثابتة + الاستثمارات المقتناة لغير المتاجرة، مثل العقار المعد للإيجار + الخسائر المرحلة).

ب- يُراعى ما جاء في البند (1-3-4) بشأن تصنيف بنود الطريقتين وتقويمهما بطريقة متسقة يؤخذ فيها بعين الاعتبار الفرق في أسس التقويم المختلفة في الطريقتين للوصول إلى نتيجة واحدة.

1-3-6 معالجة الزكاة في القوائم المالية:

في الحالات التي تُلزم فيها المنشأة بإخراج الزكاة، كما هو الحال في السودان، تعتبر الزكاة مصروفاً من مصروفات المنشأة (غير التشغيلية) يجب إثباته في قائمة الدخل من أجل تحديد صافي الدخل الذي يخضع من ثم للضريبة المفروضة على المنشآت. وتعتبر الزكاة غير المدفوعة من بنود المطلوبات في قائمة المركز المالي للمنشأة.

في الحالات التي لا تُلزم فيها المنشأة بإخراج الزكاة، وهي:

(أ) حالة توكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمنشأة بإخراج الزكاة (التي وجبت عليهم) نيابة عنهم من نصيبهم من الأرباح المقرر توزيعها، فإن الزكاة تعتبر خصماً من نصيب أولئك الملاك من الأرباح المقرر توزيعها عليهم.

(ب) حالة توكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمنشأة بإخراج الزكاة دون تقيّد بوجود أرباح لهم، وموافقة المنشأة على إخراجها، فإنها تسجّل ذمماً على الموكِّّلين.

وفي العموم فإن مبلغ الزكاة المستحق على المنشأة ومبالغ الزكاة التي يتم توريدها من مصادر أخرى يجب أن يظهر في قائمة مصادر واستخدام أموال الصندوق الخاص بالزكاة والصدقات الذي قد يُنشأ خصيصاً لهذا الغرض.

1-3-7 متطلبات الإفصاح:

(أ) في البيانات التي تقول بسلطانية الزكاة، وتُلزم بها وفق القانون:

1/ يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الطريقة المستخدمة لتحديد وعاء الزكاة والبنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء.

2/ يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كانت المنشأة بصفتها الشركة الأم تقوم بإخراج زكاة حصتها في الشركات التابعة لها أم لا.

(ب) في البيئات التي لا تقول بسلطانية الزكاة، ولا تُلزم بها قانوناً:

1/ يجب الإفصاح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كانت المنشأة تقوم بخصم الزكاة وتوزيعها نيابة عن أصحاب رأس المال ممن يخولونها ذلك.

2/ في حالة عدم إخراج المنشأة لأية زكاة، فيجب عليها أن تُفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عن مقدار الزكاة الواجبة على السهم.

1-3-8 تحديد المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تدخل في تحديد وعاء الزكاة:

من الواضح وفق الفقرات أعلاه أن المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي تدخل في تحديد وعاء الزكاة، تعتمد على الطريقة المتبعة في تحديد وعاء الزكاة. ففي حالة استخدام طريقة صافي الموجودات تشمل الموجودات الزكوية:

1- النقد وما في حكمه.

2- والذمم المدينة مخصصة منها الديون المشكوك في تحصيلها (غير مرجوة السداد).

3- الموجودات المقتناة بغرض المتاجرة (البضاعة، والأوراق المالية، والعقار،...).

4- موجودات التمويل (مضاربة، مشاركة، سلم، استصناع،...).

5- يخصم من موجودات التمويل المخصصات التي يتم تكوينها نتيجة للانخفاض في قيمة هذه الموجودات أو نتيجة توقع عدم تحصيل المبالغ التي يتم بها تمويل تلك الموجودات كما يخصم من موجودات التمويل الموجودات الثابتة المتعلقة بها.

هذه المكونات جميعها تتوفر ضمن مكونات الجانب الأيمن للمركز المالي للمنشأة. أما مكونات الجانب الأيسر للمركز المالي، فتشتمل على المخصصات من الأموال الزكوية؛ وهي تتمثل في:

1- المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي.

2- حقوق الأقلية (كحقوق غير المسلمين مثلاً).

3- الحقوق الحكومية.

4- الحقوق الوقفية.

5- الحقوق الخيرية.

6- حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح إذا لم يكن لها مالك معين.

- أما في حالة استخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة، فإن مكونات المعلومات المطلوبة من القوائم المالية تتمثل في:
- 1- رأس المال المدفوع.
 - 2- الاحتياطات.
 - 3- المخصصات التي لم تخصم من الموجودات.
 - 4- الأرباح المبقاة.
 - 5 صافي الدخل.
 - 6- المطلوبات غير المستحقة الدفع خلال الفترة المالية المنتهية في تاريخ قائمة المركز المالي.
 - 7- صافي الموجودات الثابتة.
 - 8- الاستثمارات المقتناة لغير المتاجرة، مثل العقار المعد للإيجار.
 - 9- الخسائر المرحلة.

التوصيات:

اعتماداً على الآراء الفقهية المتعلقة بتطبيقات شعيرة الزكاة، والمعالجات المحاسبية المستنبطة من تلك الآراء والتي تم استعراض بعض منها في هذه الورقة، فإن أهم ما يمكن أن نخلص إليه من توصيات في شأن خصائص المعلومات المحاسبية التي قد تعين على تطبيق محاسبة الزكاة في البيانات المسلمة تتمثل في الآتي:

- (1) اعتماد الحولية أو السنة القمرية لأغراض التقرير المحاسبي عن نتائج الأعمال والمراكز المالية للمنشآت عوضاً عن التقويم الشمسي المتبع حالياً والذي تضطر معه المنشآت إلى حساب مقادير زكواتها بنسبة 2,5775% للسنة الشمسية بدلاً عن النسبة المقررة شرعاً ألا وهي نسبة 2,5% للسنة القمرية.
- (2) إعادة صياغة الممارسة المحاسبية في المجتمعات المسلمة بحيث يقوم تقويم العروض في نهاية الحول لكل الأغراض، وليس فقط لأغراض حساب زكاة المال، على التسعير وفق القيمة السوقية الحاضرة (قاعدة سعر الاستبدال الحالي).

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: السنة النبوية المطهرة

ثالثاً: الكتب

- 1/ يوسف القرضاوي (1981م)، فقه الزكاة، دار الرسالة، بيروت، لبنان.
 - 2/ رضوان حلوة حنان (2001م)، تطور الفكر المحاسبي: مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - 3/ رفيق يونس المصري (بدون تاريخ)، بحوث في الزكاة، سلسلة نحو اقتصاد إسلامي، دار المكتبي. القاهرة، مصر.
 - 4/ عبد الستار أبوغدة وحسين حسين شحاتة (2003م)، فقه ومحاسبة الزكاة للأفراد والشركات، مجموعة دلة البركة- قطاع الأموال، جدة، المملكة العربية السعودية.
 - 5/ محمد عطية مطر، وحكمت أحمد الراوي، ووليد ناجي الحيايى (1996م)، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات: الإطار الفكري وتطبيقاته العملية، دار حنين للنشر والتوزيع ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
 - 6/ وليد ناجي الحيايى (2002م)، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رابعاً: منشورات الهيئات والمؤسسات:
- 1/ ديوان الزكاة للسوداني (2001م)، قانون الزكاة لسنة 2001م، سلسلة بحوث الزكاة (15)، الأمانة العامة، ديوان الزكاة، جمهورية السودان.
 - 2/ ديوان الزكاة السوداني (2003م)، لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 2003م، الأمانة العامة، ديوان الزكاة، جمهورية السودان.
 - 3/ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (1994م)، أهداف المحاسبة المالية ومفاهيمها ومعياري العرض والإفصاح العام ومعلومات عن الهيئة، المنامة، البحرين.
 - 4/ / هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2000م)، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار المحاسبة المالية رقم (9): الزكاة، المنامة، البحرين.
